التضخم في سورية بين المصادر الوطنية والدولية :مقارنة وتحليل للفروقات الاحصائية

مقدمة:

يعد معدل التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس التغيرات في المستوى العام للأسعار، ويشكل أحد المؤشرات الأساسية المستخدمة في تقييم الأوضاع الاقتصادية ورسم السياسات العامة.

ونظراً لأهمية دقة مؤشرات التضخم وموثوقيتها، تكتسب المقارنات بين البيانات الوطنية والبيانات المنشورة في قواعد البيانات الدولية أهمية خاصة في الاقتصادات التي تشهد صدمات اقتصادية وهيكلية، كما هو الحال في سورية خلال سنوات الحرب.

وذلك يسهم في تعزيز الشفافية وتفسير الفروقات التي قد تظهر بين المصادر المختلفة ودعم الاستخدام الأمثل للمؤشرات الاقتصادية في التحليل وصنع القرار.

أولاً :هدف التقرير:

يهدف التقرير إلى مقارنة معدلات التضخم في سورية كما ترد في البيانات الوطنية الرسمية مع القيم المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، وتحليل مدى اتساق النتائج بين المصدرين، وتفسير الفروقات التي ظهرت في بعض السنوات في ضوء مراجعة مصادر البيانات والاصدارات الإحصائية المعتمدة.

ثانياً :مصادر البيانات:

- المصدر الوطني:

معدلات التضخم السنوية المحسوبة استناداً إلى التغير السنوي في الرقم القياسي.

- المصدر الدولي:

مؤشر Inflation, Consumer Prices (Annual %) المنشور ضمن قاعدة بيانات البنك الدولي.

ثالثاً :المقارنة:

أظهرت النتائج الوطنية المراحل الرئيسة للتضخم المرتبط بالحرب خلال2012–2016 ، وفترة الاستقرار النسبي خلال2017–2019 ، ثم موجة التضخم المرتفعة بعد عام 2020، إلا أن هناك فروقات متفاوتة في القيم السنوية بين البيانات الوطنية وبيانات البنك الدولي، كما يظهر في الجدول والشكل التالي:

السنة	التضخم (بيانات البنك الدولي)%	التضخم (البيانات الوطنية)%	الفرق (وطني – بنك دولي)
2011	4.75	6	1.25
2012	36.70	36.47	-0.23
2013	40.03	82.35	42.32
2014	10.93	22.54	11.61
2015	38.46	38.46	0
2016	47.71	47.7	0.01
2017	18.08	18.08	0
2018	0.94	0.94	0
2019	13.42	13.42	0
2020	-	114	
2021	-	119	
2022	-	64	
2023	-	130	
2024	-	108	
2025	-	(-27)	

الشكل التالي يوضح التضخم في القيم السنوية بين البيانات الوطنية وبيانات البنك الدولي في سورية:

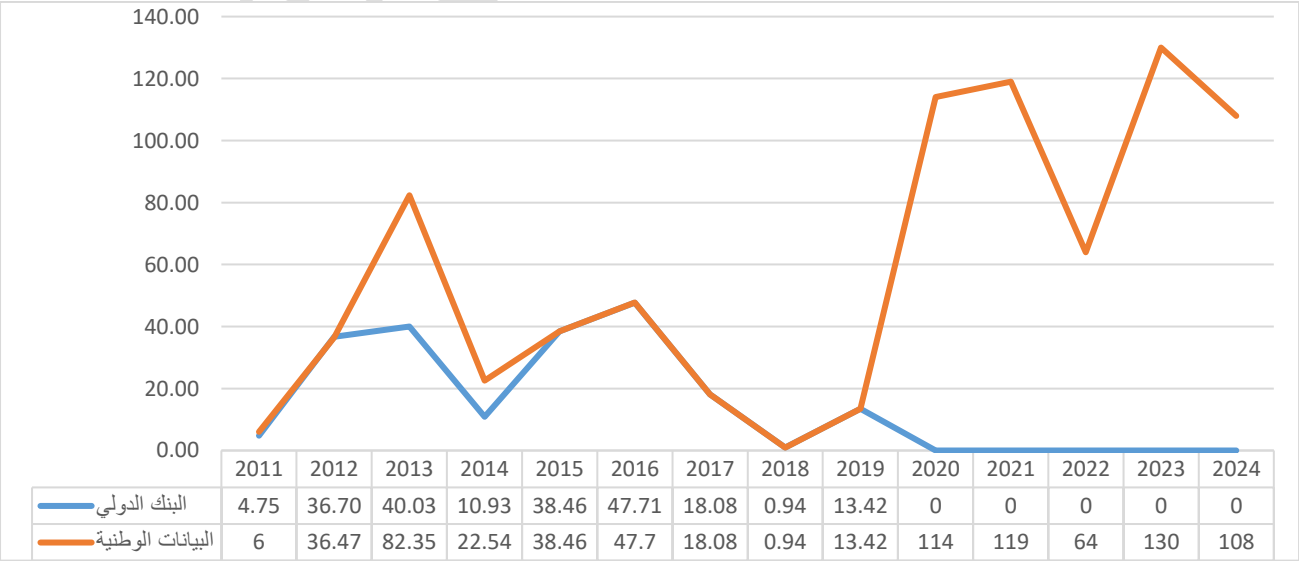

رابعاً: التحليل الاقتصادي للفروقات:

تشير نتائج المقارنة إلى أن الفروقات بين المصدرين تركزت في السنوات التي شهد فيها الاقتصاد السوري صدمات سعرية حادة وتسارعاً في تغيرات الأسعار، ولا سيما في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، في حين انخفضت هذه الفروقات بصورة ملحوظة خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠١٩.

بالإضافة إلى عدم توافر بيانات في البنك الدولي عن التضخم بعد عام ٢٠١٩.

وبالرجوع إلى منهجية احتساب معدل التضخم تبين أن كلا المصدرين يعتمدان على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لقياس التضخم وبسنة أساس موحدة (٢٠١٠ = ١٠٠)، كما يستندان إلى احتساب معدل التضخم السنوي استناداً إلى المتوسط السنوي، كما يلاحظ أن المصدرين يعكسان المسار العام للتضخم في سورية خلال سنوات الحرب، وإن اختلفت بعض القيم في السنوات الأولى.

خامساً: أسباب الفروقات:

- **اختلاف مصدر البيانات:** حيث الدراسة الوطنية تعتمد على أسعار فعلية ضمن سلة المستهلك، أوزان إنفاق محلية، ومعالجة مباشرة للبيانات.

  أما المؤسسات الدولية فتواجه صعوبة واضحة في الحصول على بيانات سورية كاملة خلال سنوات الحرب كما أشار البنك الدولي.
- **اختلاف التغطية الجغرافية:** وخاصة خلال سنوات الحرب حيث أثرت الظروف على التغطية الميدانية للبيانات، فالأسواق السورية لم تكن تعمل كسوق موحدة، بل ظهرت فروقات كبيرة في المناطق، وقد أشارت الدراسة الوطنية إلى تجزئة الأسواق وفقدان آلية تسعير موحدة، وبالتالي فإن أي تقدير دولي قد لا يعكس بدقة هذا التباين المكاني.
- **فروقات توقيت تحديث البيانات:** حيث غالباً ما تراجع المؤسسات الدولية بياناتها بأثر رجعي عند توافر معلومات أحدث، بينما تستند الدراسة الوطنية إلى البيانات الأصلية المنشورة حينها.
- **اختلاف آليات المعالجة الإحصائية:** قد تستخدم المؤسسات الدولية عمليات توحيد أو تنقيح أو استكمال للسلاسل الزمنية بما يحقق الاتساق الدولي.

الخلاصة:

أظهرت المقارنة وجود تقارب عام بين اتجاهات التضخم المسجلة في البيانات الوطنية والبيانات المنشورة في البنك الدولي، مع ظهور فروقات متفاوتة الحجم في بعض السنوات.

وهذه الفروقات ترتبط بدرجة كبيرة باختلافات تتعلق بتوقيت التحديث وأساليب معالجة البيانات بالإضافة إلى اختلاف مصادر البيانات والتغطية الجغرافية، ولا سيما خلال السنوات الأولى من الأزمة السورية التي اتسمت بصعوبات استثنائية في انتاج الإحصاءات الاقتصادية، ويعزز هذا التفسير التقارب الكبير في نتائج المصدرين خلال الفترة بين ٢٠١٥ و٢٠١٩ حيث أصبحت الفروقات شبه معدومة. وهذا يؤكد أهمية تعزيز التنسيق وتبادل البيانات بين المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية لضمان اتساق المؤشرات الاقتصادية المنشورة.

التوصيات:

١- تعزيز التنسيق الفني بين هيئة التخطيط والاحصاء والمؤسسات الدولية، ولا سيما البنك الدولي، لضمان تزويد قواعد البيانات الدولية بأحدث الإصدارات الرسمية للبيانات الوطنية وتحديثها بصورة دورية.

٢- توثيق أي مراجعات أو تنقيحات تطرأ على السلاسل الزمنية لمؤشر أسعار المستهلك ومعدلات التضخم، مع بيان أسبابها وتاريخ اعتمادها، بما يسهم في تفسير أي فروقات قد تظهر بين البيانات الوطنية والدولية.

٣- إجراء مراجعة دورية لمؤشرات التضخم المنشورة في قواعد البيانات الدولية، ومقارنتها بالبيانات الوطنية الرسمية، بهدف رصد أي اختلافات والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات الدولية المعنية.

٤- الاستمرار في تطوير منظومة الرقم القياسي لأسعار المستهلك وتحسين التغطية الجغرافية والقطاعية وجمع البيانات، بما يعزز دقة قياس التضخم في ظل المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد السوري.

٥- التأكيد عند استخدام البيانات الدولية في الدراسات والتحليلات الاقتصادية على ضرورة الرجوع إلى منهجية وسلسلة البيانات المعتمدة والتحقق من تاريخ آخر تحديث لها، لضمان تفسير النتائج بصورة صحيحة.